كثير من هذه حاله ولذا ربما اعترض عليهم في توثيق من لا يعرف
حاله ولا اعتراض عليه اذ لا مشاحة في ذلك وهذا دون شرط
الحاكم اذ شرط ان يخرج عن رواة اخرج لمثلهم الشيخان في الصحيح
والحاصل ان ابن حبان قد وفى به اى بالتزام شروطه ولم يوف
الحاكم بما التزمه هذا وصرح الخطيب وغيره بان الموطا متقدم على
كل كتاب من الجوامع والمسانيد فعلى هذا هو بعد صحيح الحاكم كما
قاله المصنف وهى روايات كثيرة اكبرها القعنبى وابن مصعب
وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتاخير وزيادة ونقص
قال بعضهم احصيت ما في موطا مالك فوجدت فيه من المسند خمسمائة
ونيفا مسندا وثلاثمائة ونيفا وفيه نيف وسبعون حديثا قد ترك
مالك رضى الله عنه نفسه العمل بها ثم شرع في بيان المستخرجات
فقال واستخرجوا اى جماعة من الحفاظ كتبا مخرجة على الصحيحين
وغيرهما كالمستخرج للاسماعيلى والبرقانى والغطريفى وابن ابى
ذهل وابى بكر بن مردويه على البخارى وكالمستخرج لابى عوانة
وابن حمدان وابن رجاء النيسابورى والجوزقى والشاذكى
وابى الوليد القرشى وابن عمران الجوينى وابى نصر الطوسى
وابى سعيد الحيرى على مسلم وكالمستخرج لابى نعيم وابن الاخرم
والهروى والخلال والماسرجسى وابى مسعود الاصبهانى والبرذى
عليهما وكالمستخرج لمحمد بن عبد الملك بن ايمن على ابى داود ولابى على الطوسى
على الترمذى ولابى نعيم على توحيد ابن خزيمة والعراقى على
المستدرك وصورة الاستخراج بقوله بان يروى احاديث
كتاب اى بان ياتى المصنف الى كتاب فيخرج احاديثه حيث عن
اى ظهر باسانيد نفسه لا من طريق من اليه عمدا
اى صاحب الكتاب حال كونهم يجتمعا معه في شيخه او شيخ شيخه
فصاعدا نعم شرط كما نبه عليه الحافظ ابن حجر ان لا يصل الى شيخ

وقد وفى
واستخرجوا على الصحيحين بان
يروى احاديث كتاب حيث عن
لا من طريق من اليه عمدا
يجتمعا في شيخه فصاعدا

ذهل
صح

البعد

16

البعد حتى يفقد سندا يوصله الى الاقرب الا من عذر كعلو او زيادة مهمة
قال ولذلك يقول ابو عوانة في مستخرجه على مسلم بعد ان يسوق
طرق مسلم كلها من هنا لمخرجه ثم يسوق اسانيد يجتمع فيها مع مسلم
فيمن فوق ذلك وربما قال من هنا لم يخرجاه ولا يظن انه يعنى
البخارى ومسلما فانى استقريت صنيعه في ذلك فوجدته انما يعنى
مسلما وابا الفضل احمد بن سلمة فانه كان قرين مسلم وصنف
مثله وربما اسقط المستخرج احاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه
وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ثم ان تلك المستخرجات لم
يلتزم فيها موافقة الصحيحين في الالفاظ لانهم انما يروون
بالالفاظ التى وقعت لهم عن شيوخهم فربما تفاوتت اى وقع
فيها تفاوت معنى قليلا و تفاوت في لفظ كثيرا لما تقرر واستعمل
المصنف ربما للتقليل والتكثير معا كما قيل في ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين ومثل ذلك ما رواه البيهقى والبغوى وغيرهما
قائلين رواه البخارى مثلا وقع في بعضه تفاوت فمرادهم بذلك
انه روى اصل الحديث لا اللفظ الذى اورده وحينئذ فاجتنب
عند النقل للحديث من المستخرجات وما ذكر ان تضف و تنسب
اليهما اى الصحيحين كان تقول فيه هو كذا فيهما الا ان تقابله
بهما او يقول المصنف اخرجاه بلفظه بخلاف المختصرات منهما
فانهم نقلوا فيها الفاظهما من غير تغيير ولا زيادة فلك ان
تنقل منها وتعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ وكذا الجمع بين
الصحيحين لعبد الحق ومن عزا اى نسب الحديث الى الصحيحين
مع ان المراد اصله فقط كالبيهقى ونحوه او زادا الفاظا وتتمات
عليهما بلا تمييز بذلك الاصل اى الصحيحين كما وقع في
الجمع للحميدى فما اجادا في صنعه لايقاع اللبس لمن لا يعرف
اصطلاحه قال المصنف ولابن دقيق العيد في ذلك تفصيل حسن

مجمة
صح

فربما تفاوتت معنى وفي
لفظ كثيرا فاجتنب ان تضف
اليهما ومن عزا او زادا
بذلك الاصل فما اجادا

من المخرجات